ورشة عمل مواضيعية حول الأدوات المبتكرة لإنفاذ القانون للتصدي للهجرة غير النظامية

أدوات إنفاذ القانون المتطورة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

السفير: إيهاب بدوي
مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة الأطراف والأمن الدولي

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا مشتركًا يحتاج لشراكات دولية، ولهذا فإن التعاون بين الدول الأعضاء فى عملية الخرطوم يشمل العديد من المجالات المتعلقة بالهجرة، التى يمكن أن تفيد وتعكس الفهم المشترك المتبادل بين كافة الدول.
أن الهجرة قضية عالمية تحتاج لحلول عالمية. حيث تم مؤخراً توقيع اتفاقية واعدة فى هذا الصدد لتعزيز مراقبة الحدود فى مصر بشكل رئيسي، ونحن نتطلع إلى القيمة الفنية والخبرة التى ستوفرها لنا سيفيبول .Civipol

يحظى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فى عملية الخرطوم بأهمية قصوى نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للهجرة غير الشرعية، والإقرار بأنه لا تستطيع أى دولة مواجهة الهجرة غير الشرعية بفعالية بمفردها بدون التعاون مع الشركاء الآخرين.

وتعتبر مواجهة تهريب المهاجرين من أهم القضايا التى تحظى باهتمام عالمى حقيقي، حيث يتأثر عدد كبير من البلاد بتهريب المهاجرين، وتشمل بلاد المنشأ، والعبور، والمقصد. حيث يسعى المجرمون لتحقيق الربح من خلال تهريب المهاجرين عبر الحدود وبين القارات، ويستغل المهربون الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يكونون مستعدين للمخاطرة بحياتهم بحثًا عن حياة أفضل، بسبب صعوبة الوصول إلى القنوات الشرعية للهجرة.

وحسب ما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC فإنه يوجد طريقان من طرق التهريب الرئيسية؛ يبدأ أحدهما من شرق وشمال وغرب إفريقيا ويمتد إلى أوروبا بينما يبدأ الآخر من أمريكا الجنوبية ويمتد إلى أمريكا الشمالية، وأنهما يحققان حوالى ٦,٧٥ مليار دولار كدخل سنوى لصالح المجرمين. ومن المرجح أن يكون الرقم العالمى أكبر من ذلك بكثير، حيث تشير الأبحاث الحديثة حول منطقة جنوب الصحراء فى إفريقيا إلى أن تهريب المهاجرين أصبح عملاً مربحًا بشكل متزايد، مما أدى لزيادة المنافسة على السيطرة على الطرق الرئيسية. كما تقوم مجموعات تهريب المهاجرين بالتحريض على الهجرة من مناطق جغرافية جديدة.

جهود حثيثة لمكافحة تهريب اللاجئين

ويجب أن نعترف بأن العديد من الدول بامتداد جانبى البحر الأبيض المتوسط بذلت جهودًا هائلة لمكافحة تهريب المهاجرين، ومع ذلك، فكلما أحكمت هذه الدول سيطرتها على الأمور، تطور مستوى الإجرام وتطورت أساليب الجماعات الإجرامية. وهذا ما يجعل افتتاح ورشة العمل لمناقشة هذه القضية وما تتطلبه المواجهة من تنسيق يأتى فى الوقت المناسب، لأنها بالفعل ضرورية للغاية. لعلنا نتفق أيضًا أن تهريب المهاجرين لا يمثل مشكلة أمنية من المنظور الضيق، حيث إنه يرتبط بمجموعة من عوامل الشد والجذب فى بلاد المنشأ والمقصد.

لقد برزت تحديات سياسية دراماتيكية فى منطقة الشرق الأوسط فى العقد الماضى نتج عنها نزوح غير مسبوق للبشر وفراغ أمنى فى العديد من البلدان، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية بشكل كبير لشبكات التهريب الإجرامية. وقد ساهم الوضع الاجتماعى والاقتصادى المتردى فى العديد من البلاد الأفريقية فى نجاح سياسات تجنيد المجرمين من قبل تلك الشبكات الإجرامية.

فى الواقع، لن تكون التدابير الأمنية وحدها كافية لردع أو منع الناس من محاولة الهجرة بغض النظر عن المخاطر، إذا لم يجدوا البديل العملى للهجرة فى بلادهم. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لتكييف الإطار السياسى الخاص باستجاباتنا لتوفير مجموعة شاملة من الاستراتيجيات لمنع استغلال المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبى اللجوء من قبل مهربى البشر المجرمين.

أثناء ذلك، بقدر ما نحتاج لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لتهريب المهاجرين بقوة، فإنه يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لحماية الضحايا. فغالبًا ما يتعرض المهاجرون الذين يتم تهريبهم لسوء المعاملة والاستغلال، وتتعرض حياتهم للخطر: فقد يختنقون داخل الحاويات، أو يموتون فى الصحاري، أو يغرقون فى البحر أثناء تهريبهم من قبل المجرمين الذين يسعون لتحقيق الربح ويتعاملون معهم كبضائع.

الإطار المؤسسى والتشريعى المصري للتصدي للظاهرة

وهنا أود أن انتهز هذه الفرصة للتأكيد على السياسة والإطار المؤسسى والتشريعى الذى اعتمدته مصر لمكافحة الهجرة غير الشرعية.حيث تتعامل الحكومة المصرية مع قضايا الهجرة من خلال نهج شامل يضمن توفير الفرص لشبابنا فى بلادهم، بحيث يتم اتخاذ قرار الهجرة من جانبهم على أساس الاختيار وليس بسبب اليأس. لذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ التى اعتمدتها الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفاً، وتحقيق التنمية المستدامة. كما تعمل الحكومة المصرية على تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة؛ لأنها تؤمن أن توسيع المسارات الشرعية لخطط الهجرة وانتقال الأيدى العاملة يمكن أن يوفر للشباب فرصًا لكسب العيش على المستويين الإقليمى والعالمى.

وقد تم إحراز تقدم كبير فى مصر فى السنوات الأخيرة لتعزيز أطرها القانونية والمؤسسية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر داخل أراضيها. وكانت مصر من أوائل الدول فى المنطقة التى اعتمدت قانونًا يجرم تهريب المهاجرين عام ٢٠١٦. وتم تعديل هذا القانون منذ بضعة أشهر لفرض عقوبات أكثر صرامة فى حالة ارتكاب الجريمة من جانب شبكات عابرة للحدود الوطنية، أو إذا كان الضحايا من الأطفال. كما تم إنشاء خطوط المساعدة وآليات الإحالة لدعم الضحايا الذين تم استغلالهم، وخصصت الحكومة مأوى لاستضافة النساء، والفتيات المعرضات للخطر، وضحايا الاتجار.

وفقًا لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، ارتفع عدد المهاجرين فى مصر من ٦ ملايين عام ٢٠١٨ إلى ٩ ملايين عام ٢٠٢٢، وذكر ١٦٪ من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة أنهم جاءوا إلى مصر لاستخدامها كدولة عبور إلى أوروبا، بشكل شرعى أو غير شرعى. وهذا يجعلنا نتخيل مدى تأثير ذلك على حدودنا

تتعامل الحكومة المصرية مع قضايا الهجرة من خلال نهج شامل يضمن توفير الفرص لشبابنا فى بلادهم، بحيث يتم اتخاذ قرار الهجرة من جانبهم على أساس الاختيار وليس بسبب اليأس. لذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ التى اعتمدتها الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفاً،

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لموقع مصر فى منطقة تواجه تحديات أمنية كبيرة أثرت على قدرة بعض الدول الأخرى على السيطرة على حدودها، فقد بذلت قوات حرس الحدود المصرية، وخفر السواحل جهودًا هائلة لمكافحة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة فى تهريب المهاجرين. كما يتم توفير التدريب المستمر وبناء القدرات لجميع السلطات الوطنية المسؤولة عن إدارة الحدود لتكون قادرة على أداء هذا الدور.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، فقد ارتفع عدد المهاجرين فى مصر من ٦ ملايين عام ٢٠١٨ إلى ٩ ملايين عام ٢٠٢٢، وذكر ١٦٪ من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة أنهم جاءوا إلى مصر لاستخدامها كدولة عبور إلى أوروبا، بشكل شرعى أو غير شرعى. وهذا يجعلنا نتخيل مدى تأثير ذلك على حدودنا.

إيجاد الحلول من خلال التعاون المشترك

وفى هذا الاطار ، أرجو أن تساهم الجهود المشتركة للدول فى تعزيز القدرات الوطنية، ودعم الخبراء الذين سيكونون الفاعلين الرئيسيين داخل مؤسساتهم الوطنية لنقل المعرفة المكتسبة خلال الجلسات المختلفة المخطط لتقديمها فى ورشة العمل.

إننى على ثقة من أن تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان فى منطقتينا سيثرى المناقشات، ويسمح لنا بالتعرف على التحديات والحلول لمواجهة هذه الجريمة، فضلاً عن تشجيع التعاون الثنائى والإقليمى فى المستقبل.خاصة وان هناك تحد كبير يؤثر فى مواجهة الجريمة حيث تحول الطبيعة السرية لتهريب المهاجرين دون فتح التحقيقات إلا عند لفت انتباه السلطات إلى حوادث محددة. ومع ذلك، من المهم أيضًا أن نضع فى اعتبارنا أنه نظرًا للأنماط المعروفة لمشاريع تهريب المهاجرين، قد تكون سلطات الشرطة والنيابة العامة فى وضع يمكنها من التعرف على الأنماط المشبوهة. وعند التعرف عليها، يمكن اتخاذ مثل هذه التدابير الاستباقية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تكون معرفة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسية معينة، المغادرين من دولة ساحلية، قد زاد بشكل كبير، موضع اهتمام الشرطة، حتى إذا لم يتم اعتراض أى سفن تنقل هؤلاء المهاجرين. فى مثل هذه الحالة، قد تراقب الشرطة عن كثب حركة المرور البحرية فى طرق/مناطق محددة، وتقوم باتصالات غير رسمية مع سلطات إنفاذ القانون فى بلد المنشأ أو بلد العبور وتستمر فى جمع المعلومات الاستخباراتية.

وتبرز التحقيقات فى تهريب المهاجرين تحديات عديدة. أولا وقبل كل شيء، أن «البضاعة» التى يتم تهريبها هى البشر. كما يجب ضمان الحفاظ على حياة وسلامة المتورطين (ليس فقط المهاجرين المهرَّبين) بالإضافة إلى ذلك، فإن طابع هذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية يعنى أنه من المحتمل العثور على جزء من الأدلة ذات الصلة فى الخارج، وهذا يقتضى أن يتم التعاون بين جميع الدول كأمر أساسى. ومع ذلك، قد تكون الدول غير قادرة على التعاون أو غير راغبة فى التعاون وتشمل التحديات الأخرى إحجام الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم ضد المهربين خوفًا من الانتقام بالإضافة إلى صعوبات التكيف مع التغييرات فى أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة (مثل استخدام طريقة الدفع من خلال الحوالة بدلاً من الأنظمة المصرفية الرسمية.